بارزاني: لن اوافق على قانون يمنع المواطنين من التظاهر في اقليم كردستان

أربيل /آكانيوز-

تباحث رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، خلال مناقشة مفتوحة اجراها مع ممثلي طلبة كردستان بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالاوضاع الحالية في الاقليم.

وقال بارزاني في اللقاء الذي جرى بقاعة الشهيد سعد عبد الله في اربيل ان "لا احد لديه الحق في ان يقول انني الحاكم الوحيد في اقليم كردستان، وان السلطة بيدي لوحدي، فلا احد لديه هذا الحق، وانا لم اناضل من اجل نيل السلطة، بل في سبيل تحرير وطننا".

وسلط رئيس الاقليم الضوء على التطور السياسي والعمراني في الاقليم، قائلاً انني "لا أدّعي عدم وجود بعض جوانب النقص في الاقليم، الا ان الانصاف يحتم ان يرى كلا الطرفين الأمور بجوانبها السلبية والايجابية" معاهداً على تسخير جميع امكاناته من اجل تنفيذ مخيم جامعة صلاح الدين بشكل حضاري".

وافاد بارزاني بالقول ان "هناك حقيقة ينبغي عدم الاعلان عنها، ان اصحاب السلطة ورؤساء الاحزاب والمعارضة كلهم حديثو العهد في الاقليم بمجالات عملهم، ولكن عندما ترى المعارضة جميع الامور بمنظار اسود، فان هذا لا يعد معارضة، بل هو ظلم للوطن والشعب".

وعن الهجوم الذي تشنه بعض قوى المعارضة منذ مدة ضد رئيس الاقليم، قال بارزاني انني "لا ارغب في تلقي مديح او توجيه اتهام من أحد، ولتوضح الحقيقة كما هي، الا انني أعيش مرفوع الرأس لأنني على يقين بأن غالبية الشعب الكردي يعرفونني".

وعن عدم مشاركة حركة التغيير في الحكومة العراقية، قال انني "اريد ان يعرف ابناء الشعب الكردي الحقيقة بشأن الحديث الذي شاع في الأونة الاخيرة عن ان بارزاني قرر ألا تشارك حركة التغيير في تشكيلة الحكومة العراقية، ان اعضاء الحركة قرروا بانفسهم عدم المشاركة في الحكومة العراقية، بل انني دعوتهم للحضور بغية تقسيم المكاسب التي حصل عليها الكرد في تشكيلة الحكومة العراقية وفقاً للعدل والاستحقاق، الا انهم لم يحضروا".

وأوضح ان "اعضاء التغيير يقولون انه لو تم منحنا جميع الوزارات العراقية عن طريق الائتلاف الكردستاني فاننا نرفض تسلمها، وانا اتساءل هنا: لمن توجه حركة التغيير اللوم بهذا الصدد؟".

وبشأن قانون التظاهرات، قال بارزاني ان "منع تنظيم التظاهرات في اقليم كردستان أمر غير وارد مطلقاً، ومن المستحيل ان اوافق على قانون يمنع المواطنين من التظاهر، والقانون الذي وقعت عليه يهدف الى تنظيم التظاهرات وليس منعها".

واشار بارزاني الى انه "متى ما اتضح ان الحكومة والسلطة في اقليم كردستان تمنع المواطنين من تنظيم التظاهرات، فانني على استعداد للخروج الى الشارع ومشاركة المتظاهرين احتجاجهم، لكنني اطرح تساؤلا هو لماذا لا يتم ذكر الحقيقة كما هي؟".

وفي محور آخر من حديثه، تطرق الرئيس بارزاني الى مسألة (الارهاب الفكري) قائلاً انني "اشعر بوجود نوع من الارهاب الفكري منذ مدة في اقليم كردستان، او صراع غير لائق بين علماء الدين الاسلامي والطبقة المثقفة، وهذا شيء غير مقبول، وفي نيتي عقد مؤتمر ادعو اليه علماء الدين الاسلامي، وعددا من المثقفين، لأنه لا ينبغي ان يستمر هذا الصراع بين الطرفين، ومسألة عدم احترام الدين غير مقبولة على الاطلاق".

وتابع قوله انه "لا ينبغي ان نعمل على اشاعة الحرية، وفي الوقت نفسه نمنع مواطني كردستان من الكتابة بحرية، الا انه ينبغي ايجاد نوع من التوازن في القضية، بحيث لا يكون هناك عدم احترام للدين، ولا يتم منع الكتّاب والمثقفين من الكتابة

مواطنون يعدون اقالة قادة الشرطة تغطية على فشل الكتل في تسمية الوزراء الامنيين

عد ت شرائح متنوعة من المواطنين امس الخميس ان عملية اقالة قائدي الشرطة في البصرة وتكريت على خلفية هروب سجناء واستهداف متطوعين تنذر بسياسة جديدة ترمي بالمسؤولية بعيدا عن مسببها الرئيس ، فيما اكد عضو في مجلس النواب ان الاقالة هي دليل واضح على المتابعة الشديدة من قبل المسؤولين من اعلى المراتب بالدولة ومحاولة لمنع تكرار الخروقات الامنية .

وقال مواطنون في تصريحات صحفية ان المسؤولية تقع على الكيانات السياسية التي تاخرت الى الان في تسمية الوزراء لسد شواغر الوزارات الامنية التي ما زالت الحكومة تعاني منها حتى الان ما انعكس سلبا على اداء عمل وزارات الدفاع والداخلية والامن الوطني .

البصرة - تكريت / متابعة المدى

واوضح المواطن سعد علول ان "الاخطاء الكبيرة التي سببها الساسة الكبار في البلاد او مايسمى بالكتل السياسية ، وذلك من خلال شواغر الوزارات الامنية المهمة التي تلعب دورا كبيرا في ضبط الامن وحماية ارواح المواطنين سواء من خلال مطاردة المسلحين واعتقالهم والتصدي لمخططاتهم ، او من خلال ضبط السجون وتشديد سيطرتها على المسلحين المسؤولين عن نزف دماء العراقيين".

وشدد علول الذي يعمل مدرسا على "عدم تحميل المسؤولية لقائدي الشرطة في البصرة وتكريت واقالتهما ، وانما يجب تشكيل مجالس تحقيقية للكشف عن المتسبب الرئيس في مثل هذه الاحداث التي تقع بين اونة واخرى" ، موضحا ان "قائد شرطة البصرة اعلن ان المعتقل الذي هرب منه السجناء لايقع ضمن مسؤولياته ، وانما يخضع لسيطرة جهات استخبارية ووجوب محاسبة المسؤول في الوزارة التي يشغلها بالوكالة الان نوري المالكي".

من جانبه طالب الاعلامي كاظم الفتلاوي ان "تتم عملية الاقالة بناء على تشكيل مجالس تحقيقية وليس لتصفية حسابات سياسية لا تصب بالنهاية في مصلحة البلاد"، لافتا الى " ضرورة ان يكون هناك تقييم للموقف من قبل وزارة الداخلية ومتابعة ملف الموضوع والكشف عن المتسبب الحقيقي والمقصر الرئيس في الحادث الذي يقع".

ودعا الفتلاوي الذي يعمل مقدما للبرامج السياسية مجلس النواب الى " استجواب المسؤولين عن الخرق الذي وقع في مركز تطوع تكريت ومحاسبتهم لضمان عدم تكرار ذلك في اماكن اخرى خصوصا مع الارتفاع الكبير في عدد الاصابات بين القتلى والجرحى".

الى ذلك وجدت الناشطة النسوية هدى محمد ان "اقالة قائدي الشرطة جاءت لتغطية الفشل الكبير الذي تحاول الكتل السياسية التغطية عليه في عدم قدرتها على توفير الامن بالرغم من مرور نحو عشرة اشهر على اجراء الانتخابات وعدم الاتفاق على تسمية وزراء للوزارات الامنية وهي الاهم في حياة العراقيين فنتابع اليوم لونا جديدا من الوان امتصاص غضب الجمهور واستيائه من خلال تحميل المسؤولية لقائد شرطة او مدير دائرة".

واشارت محمد الى " وجوب اعتماد الاقالة على قرار لجان تحقيقية مع جميع المسؤولين عن الخروقات الامنية وتكرار وقوعها ، لكي تكون هناك عدالة في اتخاذ مثل هذه القرارات وعدم الحاق الضرر والاساء للابرياء منهم" ، مبينة " ان مجلس النواب مطالب باستدعاء المشرفين على الوزارات الامنية لضمان اخذ تعهدات منهم بممارسة عملهم بشكل فاعل كي لا تقع مثل هذه الاحداث مستقبلا".

من جهته عد عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني صادق اللبان ان " عمليات الاقالة دليل على المتابعة الشديدة والمحاسبة من قبل اعلى المستويات في اجهزة الدولة والمتمثلة بالمتابعة الشخصية من قبل رئيس الوزراء وذلك لضمان عدم تكرار الخرق كونه الان مسؤولا عن الوزرات الامنية" ، مبينا ان في ذلك "رسالة واضحة ان الخروقات لن يستثنى من مسؤوليتها المعنيون فقط ، بل استمرار المراقبة والمتابعة لضمان استقرار الاداء التصاعدي للاجهزة الامنية".واشار اللبان الى ان "الوضع الامني جيد جدا وعناصر الجيش والشرطة تسجل نجاحات مستمرة في مطاردة المسلحين والقضاء عليهم من اجل الحفاظ على امن وسلامة المواطنين وعلى المكاسب الامنية المتحققة".

فيما اكد مسؤول كبير في غرفة عمليات البصرة ان السبب الحقيقي وراء اقالة قائد شرطة يعود إلى موقف الاخير الايجابي من التظاهرات التي شهدتها المحافظة بسبب انقطاع الكهرباء الصيف الماضي.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن هويته،لوكالة المستقلة للانباء، ان مجلس المحافظة اتخذ من قضية هروب ١٢ سجينا من القيادات الخطرة لتنظيم القاعدة ذريعة لإقالة قائد الشرطة في البصرة اللواء الركن عادل دحام.

وانتقد المصدر بشدة التصريحات الاعلامية التي "لا تستند إلى معلومات دقيقة" فيما يتعلق بقضية هروب السجناء، واصفا التصريحات "باللا مسؤولة". واكد ان لدى الاجهزة الامنية معطيات بشأن محاولة تهريب السجناء المذكورين عن طريق دفع مبالغ كبيرة من المال، الا ان التحقيقات لم تتهم حتى الان أي شخص بهذا الشأن. واوضح المصدر ان حديث النائب جواد البزوني عن تورط قيادات في بغداد لاخراج السجناء "امر غير صحيح، وان السيد النائب بعيد كل البعد عن الواقع الأمني وتعقيداته"، داعيا إلى التريث حتى خروج نتائج التحقيق من لجنة محايدة.

كما انتقد المصدر بشدة التصريحات الاعلامية لرئيس مجلس محافظة البصرة جبار امين الذي حمّل الخلية الاستخبارية مسؤولية التدهور الامني في المحافظة، مشيرا إلى ان "مجلس المحافظة وبرئاسة جبار امين اشاد في وقت سابق بدور الخلية الاستخبارية التي القت القبض على قيادات القاعدة الفارين من المعتقل". واكد المصدر ان اتهام الخلية الاستخبارية في قضية هروب السجناء يأتي في الوقت الذي "ينتهي دور الخلية بمجرد القبض على المتهمين" ولا يشمل دور الخلية الاستخبارية حماية السجن أو السجناء. وكشف المصدر عن ان سير التحقيقات في قضية هروب السجناء بدأت تأخذ طابع تصفية الحسابات مع دخول الصراعات السياسية والحساسيات الشخصية إلى هذا الملف، مؤكدا "ان قيادات امنية مهمة كانت لها الدور الفاعل في عملية صولة الفرسان باتت الان مهددة بالاعتقال وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب".

واعرب المصدر عن تخوفه من نتائج التحقيق التي قد تخرج بها اللجنة المسؤولة حاليا، والمشكلة من قبل قائد عمليات البصرة، الا انه اكد ان القيادة العامة للقوات المسلحة تدرس ايفاد لجنة تحقيق محايدة من بغداد للبحث في ملابسات هروب السجناء. وعن طريقة هروبهم اكد المصدر ان السجناء كانوا محتجزين بشكل مؤقت في مجموعة القصور الرئاسية التي تتخذ منها القوات الامنية مقرا لها، فيما تمكن السجناء من الفرار عبر هدم جزء من جدار المرافق الصحية لمكان احتجازهم.

وكان رئيس لجنة العلاقات العامة ومنظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة البصرة "حسن الراشد" قد اكد ان اقالة المدراء العامين في المحافظة هو ضمن صلاحيات مجالس المحافظات التي حددها القانون للمجالس المحلية في البلاد.

وقال الراشد في تصريحات صحفية ان القانون حدد لمجالس المحافظات هذه الالية في موضوع اقالة المدير العام ، وبما فيها مدير شرطة البصرة، مبينا ان تنفيذ موضوع الاقالة جاء بعد تحقيق النصاب القانوني للاغلبية المطلقة المتحققة لاقالة مدير الشرطة ، وذلك بعد استجوابه وتوفير الاسباب الواجبة الى اقالته.

واضاف ان مجلس المحافظة وبعد ثلاثة اشهر من تثبيت عملية الاستجواب التي عرضها قائد الشرطة امام مجلس المحافظة بسبب الحادث الارهابي في شارع عبد الله بن علي ، وماحدث بعد ذلك في هروب سجناء ارهابيين من المعتقل وعدم تمكن الشرطة من القاء القبض عليهم استدعى المجلس الى وجوب اقالته ، وبالتالي يترتب على المحافظة ان ترشح خمسة اشخاص لتولي منصب مدير الشرطة وليتم عرضهم على مجلس المحافظة وبعد المناقشة واختيار الشخصيات الكفوءة والمؤهلة لتولي المنصب يختار مجلس محافظة البصرة ثلاثة اشخاص لرفعهم الى وزارة الداخلية ، والتي تقوم بدورها باختيار احد هؤلاء الثلاث لمنصب قائد الشرطة.

واصفا تصريح مدير شرطة البصرة الاخير باحترامه لقرار مجلس المحافظة، ورفضه ترك المنصب بسبب تعيينه بأمر ديواني من رئاسة الوزراء وليس من قبل المجلس بحجة واهية وغير صحيحة وتجاوز على قرار مجلس المحافظة والقانون ، لان القانون فوق الجميع وهذه شعارات ترفعها قيادة الدولة وبما فيها دولة رئيس الوزراء

من جانب اخر أعلنت قيادة شرطة محافظة صلاح الدين، الخميس، عن مباشرة قائدها الجديد مهام عمله بعد إقالة اللواء حمد نامس، فيما اعتبر مجلس المحافظة أن الحكومة المركزية اتخذت تفجير أول أمس ذريعة لإقالة قائد الشرطة تنفيذا لقرار هيئة المساءلة والعدالة المشمول بها.

وقال مدير إعلام شرطة محافظة صلاح الدين العقيد حاتم أكرم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "اللواء عبد الكريم الخزرجي باشر اليوم مهام عمله كقائد لشرطة المحافظة، بعد إعفاء اللواء حمد نامس من منصبه بأمر من رئيس الحكومة نوري المالكي".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بإقالة قائد شرطة محافظة صلاح الدين اللواء حمد النامس وتعيين اللواء عبد الكريم الخزرجي، وهو من أهالي الدجيل بدلا عنه، وذلك على خلفية التفجير الانتحاري الذي وقع أول أمس الثلاثاء.

من جهته، أعتبر عضو مجلس محافظة صلاح الدين عبد الله جبارة في حديث لـ"السومرية نيوز"، قرار المالكي بـ"القرار المتسرع".

وأضاف جبارة أن "الحكومة المركزية استغلت تفجير الثلاثاء، فرصة لاجتثاث نامس المشمول بقرارات هيئة المساءلة والعدالة"، مبينا أن "التحقيقات الأولية لم تحمل نامس أو غيره مسؤولية التفجير، وكان من المفترض أن تنتظر نتائج التحقيق قبل إصدار أي قرار".

وأشار جبارة إلى أن "عملية تعيين قائد الشرطة يجب أن تخضع لسياقات، من ضمنها ترشيح ثلاثة واختيار أحدهم"، مؤكدا أن "القرار يجب أن يخضع للسلطة المحلية وفقا لقانون ٢١ الصادر عام ٢٠٠٨ الخاص بالمحافظات غير المرتبطة بأقاليم".

وكان محافظ صلاح الدين أحمد عبد الله الجبوري في مؤتمر صحافي يوم أمس، وحضرته "السومرية نيوز"، أعلن رفض حكومة صلاح الدين المحلية قرار الحكومة المركزية بإقالة مدير شرطة المحافظة وتعيين بديل عنه، معتبرا أن قرار الإقالة تدخلا بشؤون المحافظة ومجلسها، وفقا للقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ والذي يخص المحافظات غير المرتبطة بإقليم.

وشهدت مدينة تكريت، مركز محافظة صلاح الدين،الثلاثاء الماضي ، تفجيرا انتحاريا وسط جمع من المتطوعين لسلك الشرطة العراقية في منطقة ساحة الاحتفالات وسط المدينة، أسفر، بحسب مصدر طبي، عن سقوط ٦٠ قتيلا و٢٠٠ جريح، تم نقل عدد منهم إلى مستشفيات كركوك وآخرين إلى مستشفيات الموصل، فيما أكدت وحدة معالجة المتفجرات في شرطة صلاح الدين، أمس، أن الانتحاري كان يرتدي سترة ناسفة محشوة بكمية كبيرة من المتفجرات مصحوبة بمسامير وكرات حديدية صغيرة، مما تسبب بوقوع عدد كبير من الضحايا.

نيويورك تايمز: صدام طلب مساعدة السوفيات لمنع الهجوم البري الأميركي في حرب الخليج الثانية

واشنطن / وكالات

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الأرشيف العراقي من حرب الخليج الثانية يظهر أن صدام حسين طلب مساعدة السوفيات لمنع هجوم بري أميركي واتهم الرئيس ميخائيل غورباتشوف بالخيانة لعدم تمكنه من إقناع نظيره الأميركي جورج بوش الأب بوقفه، كما يظهر سوء فهم صدام للإستراتيجية العسكرية الأميركية.

وقالت الصحيفة إن القوات الأميركية حصلت على الأرشيف العراقي بعد الغزو عام ٢٠٠٣ وتم الكشف عنه لمناسبة الذكرى العشرين لعملية عاصفة الصحراء.

وذكر الأرشيف أن صدام عرض سحب القوات العراقية من الكويت خلال ٢١ يوماً بعد مشاورات مع غورباتشوف، وقال لأعوانه إن الرئيس السوفياتي "خدعنا"، وأضاف "عرفت أنه سيخوننا".

وقد أرسل صدام وزير خارجيته طارق عزيز للقاء غورباتشوف في موسكو في ٢١ شباط/ فبراير قبل أيام من الهجوم البرّي عام ١٩٩١.

وقال غورباتشوف للرئيس بوش إن الموقف العراقي تغير ولم يعد العراقيون يريدون ربط مسألة الخليج ببقية المسائل في الشرق الأوسط وإنهم عرضوا الانسحاب من الكويت خلال ٦ أسابيع ثم وافقوا على طلب السوفيات بالانسحاب خلال ٢١ يوماً، غير أن بوش كان يطالب بالانسحاب من دون شروط ودفع تعويضات للكويت وحل مسألة الغازات السامة وبرنامج الأسلحة الكيميائية والنووية والبيولوجية التي يملكها العراق.

وقد قوضت جهود غورباتشوف عند إحراق آبار النفط في الكويت، وفي ٢٣ شباط/فبراير قبل دقائق من انتهاء المهلة التي منحها بوش للعراقيين، تحدث معه غورباتشوف الذي عرض عليه التوصل إلى حل مشترك في الأمم المتحدة وقد رفض بوش ذلك قائلاً إنه في حال وافق العراقيون على الانسحاب سيتعين عليهم أن يعلنوا ذلك "خلال الدقائق القليلة المقبلة".

ويشير الأرشيف إلى أن صدام اعتقد أن حرق آبار النفط هو خطوة تكتيكية لردع طائرات العدو وانها لن تثير غضب العالم كما توقع أن يشن الأميركيون هجوماً برمائياً، وظنّ في بداية الأمر أن بعض التجارب التي قام بها الأميركيون بمثابة "الصدمة الأولى"، قائلاً إنها فشلت، وظنّ بعدها أن سقوط ضحايا أميركيين في الحرب سيمنع بوش من المتابعة.

يشار الى أن حرب الخليج الثانية، أو "عملية عاصفة الصحراء" أو "حرب تحرير الكويت (٢ أغسطس /آب ١٩٩٠ إلى ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩١)، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق

نغروبونتي: أميركا ستسحب قواتها من العراق بحلول نهاية العام

القاهرة: وكالات

توقع المندوب الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة جون نغروبونتي أن تقوم الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق كما هو مقرر بموجب الاتفاق مع العراق بحلول نهاية العام الجاري.ورفض نغروبونتي، الذي عمل ايضا سفيرا في العراق بعد الغزو في محاضرة القاها ليلة الاربعاء امام المجلس المصري للشؤون الخارجية، "توقعات البعض عن إمكانية إبقاء قوة صغيرة بالعراق للحفاظ على الدعم الاستخباري واللوجيستي للقوات العراقية" التي ساعدت واشنطن في تأسيسها على مدى سبع سنوات.

وأعرب عن اعتقاده بأن "الولايات المتحدة لن تبقي على مثل هذه القوة الصغيرة لأنها لن تكون ضرورية ولعدم وجود رغبة سياسية في ذلك."واشار نغروبونتي الى ان ايران وبرنامجها النووي لا تزال مشكلة رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة، محذرا من أن ايران تشكل كذلك مصدر تهديد رئيسي للأمن في الشرق الأوسط.

وأضاف أن "ايران تأوي وتدعم المتطرفين وتدعم العنف في العراق بما في ذلك المتطرفون الشيعة"، وقال "إننا نرى جميعا الدور الهدام للمخابرات الايرانية في لبنان وفي المناطق الفلسطينية."

واوضح ان تقديرات الجانب الأميركي السابقة "كانت ترى أن إيران تريد إمتلاك سلاح نووي خلال الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥ لكن هذه التقديرات اختلفت الآن."

واضاف ان ملفي العراق وأفغانستان لا يزالان يشكلان الملفين الخارجيين الأكثر حساسية على رأس أولويات ادارة الرئيس أوباما لسبب أساسي هو وجود قوات أمريكية هناك، مشيرا إلى أن الوضع في أفغانستان مختلف عن العراق لأن أفغانستان ليس لديها موارد نفطية أو غير ذلك كالعراق وقوات الجيش والشرطة هناك في حاجة لتعزيز ودعم ما يجعل الأمر هناك معقدا وأقل وضوحا مقارنة بالعراق